الواقع الاقتصادي لصناعة التمور المصرية

الدكتور أمجد القاضي

المدير التنفيذي – مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي - جمهورية مصر العربية

amgadelkady37@yahoo

قطاع التمور بمصر:

يعتبر محصول التمور في مصر محصولاً استراتيجياً حيث تحتل مصر في الوقت الحاضر المرتبة الأولى على المستوى العالمي من حيث الإنتاج (بنسبة 17.7% من الإنتاج العالمي للتمور)، والأولى على المستوى العربي (بنسبة حوالي 23 % من الإنتاج العربي من التمور)، وتؤكد الإحصائيات وجود تزايد مستمر في أعداد النخيل الكلي والمثمر في كافة محافظات مصر المنتجة للتمور (أهمها: شمال سيناء – الوادي الجديد – أسوان – الجيزة – الشرقية – البحيرة – دمياط - مطروح) لتصل إلى ما يقرب من 12.87 مليون نخلة تنتج حوالي 1.5 مليون طن تمر بمتوسط إنتاجية مرتفع يصل إلى (114) كجم للنخلة الواحدة، مع تزايد المساحات التي تحتلها أشجار نخيل التمر (حوالي 90 ألف فدان* (الفدان 4200 م2) بمختلف محافظات مصر)، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الكلي في السنوات الماضية، لذا فتولي جمهورية مصر العربية قطاع التمور اهتماماً بالغاً لكونه أحد القطاعات الواعدة لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وتشغيل الأيدي العاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع التمور يضم أكثر من 30 ألف مزارع ومورد، وأكثر من 200 منشأة صناعية تنتشر بمختلف مناطق الإنتاج بالوادي الجديد والواحات البحرية وسيوة وأسوان والأقصر والبدرشين والفيوم وبرج العرب والعامرية والدلتا ودمياط والشرقية.

أهم أصناف التمور المصرية:

الأصناف الرطبة: يعد أكثر من نصف الانتاج من التمور المصرية من الأصناف الرطبة (الحياني – الأمهات – السماني – الزغلول - ....) وتفرض استخدام تقنيات التجميد لحفظها وتسويقها في الغالب على مستوى السوق المحلي.

الأصناف الجافة: مثل: (السكوتي – البرتمودا - الملكابي – الجنديلة - الشامية)، وتمثل حوالي 1.5% من إجمالي إنتاج التمور المصرية، وينتشر زراعتها بمحافظات أسوان والأقصر.

المجهل: وهي تمور مزروعة بالبذرة غير جيدة وغير متجانسة ولا يتم تصديرها، وتصل نسبة الناتج منها إلى حوالي 28% من إجمالي إنتاج مصر من التمور.

الأصناف النصف جافة: تمثل الأصناف النصف جافة المرغوبة في الأسواق العالمية (السيوي أو الصعيدي – العمري – العجلاني - العزاوي) حوالي 15,6% من إنتاج مصر من التمور، وتعد الركيزة الأساسية في استراتيجية تطوير قطاع التمور بجانب التوسع في زراعة صنف المجدول.

ويجود زراعة وإنتاج الأصناف النصف جافة بالواحات الغربية، وعلى رأسها واحات الخارجة والداخلة والفرافرة (تابعة لمحافظة الوادي الجديد) بإنتاجية حوالي 60-65 ألف طن سنوياً، والواحات البحرية (تابعة لمحافظة الجيزة) بإنتاجية حوالي 45-50 ألف طن سنوياً، وواحة سيوة (تابعة لمحافظة مطروح) بإنتاجية 25-30 ألف طن سنوياً.

إنتاج التمور بالواحات الخارجة والداخلة - محافظة الوادي الجديد:

تقع محافظة الوادي الجديد جنوب غرب جمهورية مصر العربية، وتعد أكبر محافظات القطر المصري إذ تمثل حوالي 44% من مساحة مصر و67% من مساحة الصحراء الغربية.

ويمثل قطاع التمور بمحافظة الوادي

الجديد الذي يتركز بواحات الخارجة والداخلة والفرافرة (التي يقطن بها 90% من سكان المحافظة) مصدر الدخل الرئيسي لأهالي الواحات، ويصل تعداد النخيل بالواحات البحرية إلى ما يزيد عن 2 مليون نخلة تمثل 16% من تعداد النخيل بجمهورية مصر العربية منها حوالي 1.35 مليون نخلة تنتج الصنف السيوي أوالصعيدي النصف جاف بإنتاجية تصل إلي 65 ألف طن سنوياً، بخلاف الأصناف الأخرى من الأصناف الرطبة والجافة التي تجود أيضاً بالمحافظة نظراً لاتساع مساحتها وتنوع الظروف المناخية بها.

وتحتاج المحافظة إلي زيادة قدرتها التصنيعية لاستيعاب إنتاجها من التمور والعمل على تعظيم القيمة المضافة وخلق فرص العمل وتحسين الدخل، ويوجد بالوادي الجديد ما يقرب من 20 مصنع للتمور تتركز بواحتي الخارجة والداخلة بعضها يتبع جمعيات أهلية.

إنتاج التمور بالواحات البحرية – محافظة الجيزة:

يمثل قطاع التمور بالواحات البحرية مصدر الدخل الرئيسي لأهالي الواحات، ويصل تعداد النخيل بالواحات البحرية من الصنف السيوي والصعيدي النصف جاف إلى 1.55 مليون نخلة تنتج ما يصل إلي 50 ألف طن سنوياً بخلاف الأصناف الأخرى، ويوجد بالواحات البحرية ما يقرب من 20 مصنع للتمور بعضها يتبع جمعيات أهلية. ويعاني قطاع التمور بالواحات البحرية من مشاكل الإصابات الحشرية التي تصل إلى 15%، ومن نقص المخازن المبردة لتخزين التمور بعد الحصاد.

إنتاج التمور بسيوة – محافظة مطروح:

تقع سيوة جنوب غرب مطروح وسط الصحراء على بعد (306) كم، وتبعد عن القاهرة (820) كم، تحت مستوي البحر بحوالي (17) م، المساحة (55) ألف كم2، عدد السكان حوالي (30000) نسمة.

يمثل قطاع التمور بسيوة أحد مصادر الدخل الرئيسية لسكان الواحة، والمساحة المنزرعة بنخيل التمر بسيوة حوالي 6700 فدان* (الفدان 4200 م2) تمثل (6.7) % من المساحة الإجمالية المنزرعة بنخيل التمر بمصر، وتحتل بذلك المركز السادس وفقاً للمساحة بين محافظات القطر المصري، كما تمثل المساحة المنزرعة بنخيل التمر بسيوة (42) % من إجمالي المساحة المنزرعة بسيوة، تحتوي على عدد نخيل تمر مثمر يقدر بحوالي 260 ألف نخلة، متوسط إنتاجية النخلة الواحدة (110) كجم تمر، بإنتاجية حوالي 30 ألف طن من الصنف الشائع هو الصنف الصعيدي (السيوي) النصف جاف الذي يمثل إنتاجه بسيوة (17) % من إجمالي الإنتاج القومي بمتوسط (90 – 150) كجم للنخلة، والفريحي والمجهل الذي يستخدم كعلف حيواني، ويجدر الإشارة إلى أن معظم زراعات نخيل التمر بسيوة تتم بشكل عضوي، ويوجد بسيوة 10 مصانع للتمور تقوم بتصنيع حوالي 15 ألف طن سنوياً، من ضمنها مصنع تمور واحة سيوة التابع لمحافظة مطروح والذي تم تأهيله بتمويل من دولة الإمارات

العربية المتحدة بالتعاون الفني مع جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر و الابتكار الزراعي، ويعد أكبر مصنع تمور بمصر من حيث الإنتاجية و تنوع المنتجات، ويصدر حوالي (10) % من إنتاج سيوة إلى شرق آسيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي، ويسوق باقي الإنتاج بالسوق المحلي للاستخدام خلال شهر رمضان المبارك والتوريد لمحطات تعبئة أو مصانع أخري محلياً.

ونظراً لأهمية قطاع التمور لكونه أحد القطاعات الواعدة لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وتشغيل الأيدي العاملة فتولي أجهزة ومؤسسات الدولة المصرية قطاع التمور اهتماماً بالغاً، وعلى رأسها وزارة التجارة والصناعة.

وفيما يلي ملخص لإسهامات وزارة التجارة والصناعة للنهوض بهذا القطاع الواعد:

1- إجراء دراسة تشخيصية لقطاع التمور وتشجيع المنتجين والمصنعين بتطوير خطوط الإنتاج والاهتمام بالتعبئة والتغليف وإنشاء ثلاجات حفظ التمور.

2- التعاون مع محافظة مطروح ووزارة التعاون الدولي في تنفيذ مشروع تطوير واحة سيوة، والذي أسفر عام 2005 عن إنشاء مركز الصناعات البيئية والحرفية بسيوة والملحق به مصنع لتصنيع منتجات التمور، والذي تم مؤخرا تأهيله بتمويل من دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون الفني مع جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي.

3- تقديم البرامج التدريبية لمصنعي ومصدري التمور بأنحاء الجمهورية.

4- التعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لإنشاء تحالف تصديري لمنتجي التمور بسيوة لتميزها بالإنتاجية والجودة المرتفعة ووجود عدد من المصانع العاملة في هذا المجال وكذا وجود جمعية قائمة يمكن أن تكون إطاراً للتحالف وهي جمعية سيوة لتنمية المجتمع وحماية البيئة، وتم إنشاء التحالف عام 2013 من (3) مصانع مع إمكانية إضافة مصانع أخري مستقبلاً.

4- مساعدة أعضاء التحالف التصديري وعدد من المصانع علي الحصول على شهادات الجودة المطلوبة للتصدير للأسواق الخارجية (ISO 22000 و ISO 18001 و حلال)، والانضمام لعضوية المجلس التصديري للصناعات الغذائية.

6- دعم مشاركة عدد من منتجي ومصدري التمور المصرية في عدد من المعارض الخارجية بماليزيا ودولة الإمارات العربية المتحدة بتمويل من المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالتعاون مع المجلس التصديري للصناعات الغذائية أسفرت عن التعاقد على تصدير بعض المنتجات.

7- تم بالتعاون مع الشريك الاستراتيجي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) الاتفاق مع (جائزة خليفة

الدولية لنخيل التمر) بتوجيهات من سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة بدولة الإمارات العربية المتحدة على إقامة مهرجان التمور المصرية بسيوة، وتم اختيار سيوة لعقد المهرجان حيث تعد منطقة واعدة لإنتاج وتصنيع و تصدير التمور لما تتميز به من جودة الأصناف المنزرعة والإنتاجية المرتفعة باستخدام عمليات الزراعة النظيفة والعضوية وهو ما تتطلبه الأسواق الدولية المستهلكة للتمور.

8- تم تنظيم المهرجان الأول للتمور المصرية بسيوة في الفترة من 8 - 10 أكتوبر 2015، ثم المهرجان الثاني بسيوة في الفترة من 27 – 29 أكتوبر 2016 تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية، والإعداد للمهرجان الثالث بسيوة في الفترة من 8 – 10 نوفمبر 2017.

9- وتضمنت فعاليات المهرجانين: إقامة معرض وتنفيذ برامج ندوات علمية متخصصة وإقامة مسابقة من عشر فئات بجائزة عشرين ألف جنيه للفائز الأول من كل فئة وتقديم عروض فنية وتراثية وتنظيم مزارات سياحية لضيوف المهرجانين، وقد ساهمت تلك المسابقات في تحفيز المزارعين و المصنعين على تحسين جودة المنتجات.

10- دعوة عدد من من كبار مستوردي التمور من دول (الهند، إندونيسيا، تركيا، الأردن) بتمويل كامل من الحكومة المصرية لمهرجان التمور الثاني وترتيب لقاءات مع الشركات العارضة المتميزة وتنظيم زيارات لعدد من المصانع بسيوة، وقاموا بالفعل بالتعاقد خلال المهرجان على استيراد كميات من التمور المصرية.

11- هذا وقد شارك بالمهرجان الأول (113) عارض والثاني (120) عارض، وشارك بالمسابقات بالمهرجانين (210) مشارك من مختلف أنحاء مصر.

12- إعداد دراسة للأسواق الخارجية من خلال مكاتب التمثيل التجاري بالدول المستهلكة للتمور، ومعاونة المصدرين في الاشتراك بالمعارض الخارجية والتواصل مع أكبر مستوردي التمور بالدول المختلفة، ودعوة عدد من المستوردين والمصنعين لمهرجاني التمور بسيوة ومهرجان تمور الوادي الجديد، وربط المصنعين الذين يستخدمون منتجات التمور بمنتجي التمور المحليين (بعضهم كان يستورد احتياجاته من الخارج) وكذا بمشروع تغذية المدارس وشركات المجمعات والجملة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية.

13- إنشاء مكتبة إلكترونية تضم بيانات أهم مستوردي التمور بالعالم، بالإضافة إلى احتواء المكتبة على عدد من الدراسات التسويقية المتخصصة في التمور في عدد من الأسواق الخارجية والواردة من مكاتب التمثيل التجاري ومن بينها (الولايات المتحدة الامريكية، البرازيل، كوريا الجنوبية،

فرنسا، ألمانيا، الامارات العربية المتحدة، أستراليا، جنوب أفريقيا، اليونان، المغرب، التشيك، أكرانيا، ماليزيا، إندونيسيا، تركيا، الأردن، النمسا، إيطاليا، إنجلترا، كندا).

14- الترويج للصادرات المصرية من التمور بمعرض World Food Moscow 2014 بمدينة موسكو الروسية، وتحديد احتياجات السوق الروسي والتعرف على ذوق المستهلك الروسي في التمور، وذلك لان روسيا أحد أكبر دول العالم في استيراد التمور وهو سوق غير تقليدي للمنتج المصري.

15- إطلاق مبادرة لخفض الواردات المصرية من مصنعات التمور وخاصة عجينة التمر، وتأهيل (4) مصانع لإنتاج هذا الصنف بالجودة المطلوبة كبديل للمستورد، وربط المستوردين من المستخدمين المحليين لهذا الصنف بتلك المصانع المنتجة.

16- تقديم الدعم الفني والمؤسسي لإنشاء (جمعية تمور مصر) عام 2015 بالتعاون مع (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) لتكون كياناً يضم منتجي ومصنعي التمور بمصر.

17- تم التنسيق مع (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) من خلال (مشروع تشغيل الشباب بجنوب الصعيد) بدعم مجموعة من المنتجين بالأقصر في ادخال سلسلة التبريد والتعبئة والتغليف لإنتاج تمور نصف جافة عالية القيمة وتجربتها في الأسواق المحلية والتصديرية، وتم دراسة التجربة والوقوف على الدروس المستفادة والتي من أهمها العمل على ادخال أصناف جديدة بجنوب الصعيد مناسب للظروف المحلية (مثل أصناف البرحي والمجدول والخلاص) وعمل الإكثار عن طريق زراعة الأنسجة والفسائل والتوقف تماما عن عمليات الاكثار بالبذرة لضمان جودة و نقاء الأصناف المنتجة واستيفائها لمتطلبات الأسواق المحلية والعالمية.

18- كما تم التنسيق مع (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) من خلال (مشروع حياة للتنمية المحلية) بإدخال تطوير شامل لسلسلة انتاج التمور وتم ذلك من خلال تقديم الدعم الفني وبناء القدرات المحلية للمنتجين والذى اسفر عن إنشاء شركتين لتعبئة وتغليف التمور باستثمارات وجهود ذاتية، وأسفر ذلك عن تطوير سلاسل التوريد للشركتين ورفع الوعى لدى المزارعين بأساسيات الجودة والممارسات الإنتاجية الجيدة والمعاملات المثلى لما بعد الحصاد مما ساهم في زيادة قيمة المنتج النهائي (المعبأ) الأمر الذي انعكس على زيادة سعر المنتج الأولى عند المزارع، كما قام المشروع ايضا بمساعدة مقدمى الخدمات المحليين في تقديم خدمات مكافحة سوسة النخيل بالأسلوب العلمي

وبمقابل مادي يغطي التكلفة ويحقق عائد ربح لهم مما أسفر عن معالجة جميع النخل في مركز العدوة بمحافظة المنيا خلال عام واحد من بداية التجربة، وجارى حاليا تعميم التجربة بمناطق انتاج التمور في جمهورية مصر العربية.

19- التنسيق مع (جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي) لتوقيع مذكرة تفاهم مع محافظة مصروح بشأن تأهيل مصنع تمور سيوة الحكومي التابع للمحافظة، ومشاركة الوزارة في أعمال لجنة تشغيل المصنع الي تم تسليمه رسمياً في 30 مارس 2017.

20- تنفيذ (12) ورشة عمل عام 2016 شارك بها (5) خبراء دوليون بعضها بالتعاون مع مشروع Farmer to Farmer والآخر بالتعاون مع المعمل المركزي للنخيل في مجالات معاملات ما بعد الحصاد والبحوث والتطوير في قطاع التمور وتعبئة وتغليف التمور وتسويق التمور والعلامات التجارية ومشاكل وحلول المصدرين والمصنعين والمنتجين، شارك بها (333) مشارك من أكثر من (100) مزرعة ومصنع وجهة بحثية مختلفة من كافة أنحاء مصر، وتم في إحداها تقديم (12) منتج جديد من التمور من خلال ربط المصنعين بمصادر التكنولوجيا والبحث العلمي.

21- تقديم (35) استشارة فنية فردية ومجمعة عام 2016 استفاد بها (45) مزرعة ومصنع بمختلف أنحاء الجمهورية من خلال الخبراء الدوليين الذين تم استقدامهم بمعرفة مشروع Farmer to Farmer.

22- تنفيذ برامج تدريبية عام 2016 في مجالات الممارسات الأفضل للتعبئة والتغليف والعلامات التجارية والممارسات الصحية والتصنيعية السليمة حضرها (92) مشارك من (49) مزرعة ومصنع وجهة بحثية.

23- تقديم (12) منتج جديد من التمور للمصنعين من خلال ربط المصنعين بمصادر التكنولوجيا والبحث العلمي.

24- التواصل مع مصنعي المعدات وخطوط الإنتاج وتقديم الدعم الفني لهم لتعميق التصنيع المحلي لاحتياجات المصنعين من المعدات وخطوط الإنتاج.

25- تقديم الدعم الفني لتحسين جودة المنتجات اليدوية والصناعات التخليقية القائمة على المنتجات الثانوية للنخيل.

26- الاشتراك في إجراءات منح سيوة شهادة دولية في مجال الزراعة التراثية GIAHS والتي بموجبها تم إدراج النظام الزراعي في سيوة ضمن التراث العالمي حيث تعد المدينة رقم (38) التي تحصل على الشهادة على مستوى العالم لتصبح مصر الدولة رقم (15) على مستوي العالم التي تحصل أحد مدنها على هذه الشهادة وتحصل على الترتيب السادس عربياً وإفريقياً بين الدول الحاصلة أحد مدنها على هذه الشهادة بالتعاون والتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومركز بحوث الصحراء وجائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي.

27- جاري التعاون مع الأطراف المعنية لمنح سيوة شهادة الزراعة العضوية Ecocert بالتعاون مع الخبراء الدوليين الموفدين من خلال جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي.

28- تشكيل لجنة قومية لوضع استراتيجية للنهوض بقطاع التمور بمصر بموجب القرار الوزاري رقم (56) لسنة 2016 الصادر عن وزير التجارة والصناعة، وأنهت اللجنة أعمالها وتم إصدار الاستراتيجية ووضع خطط عمل للتنفيذ.

29- الاتفاق مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا على تمويل عدد (8) مشروعات بحثية لتطوير سلسلتي الإمداد والقيمة لقطاع التمور، وتم تقديم المقترحات البحثية، وتم قبول بعضها ليبدأ التنفيذ خلال الأشهر القادمة، وكلها مشروعات منبثقة عن استراتيجية النهوض بقطاع التمور.

30- بدء تنفيذ أول برامج استراتيجية النهوض بقطاع التمور من خلال مشروع ممول من (منظمة الأغذية والزراعة) بمبلغ (400) ألف دولار لتطوير سلسلة القيمة لقطاع التمور بسيوة والوادي الجديد والواحات البحرية، بموجب مذكرة تفاهم تم توقيعها بمهرجان التمور الثاني في أكتوبر 2016.

31- التنسيق مع (جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي) لتأهيل مصنع تمور محافظة الوادي الجديد (علي غرار مشروع تأهيل مصنع تمور سيوة الحكومي) وإنشاء مراكز تجميع ومخازن مبردة بالواحات البحرية، واستقدام عدد من الخبراء الدوليين لنقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة، والمعاونة الفنية في إنشاء العلامات التجارية للتمور المصرية، وتم بالفعل موافقة الجانب الإماراتي علي تمويل تلك المشروعات.

31- توعية المستهلك بأهمية وفوائد التمور من خلال إعداد نشرات تم توزيعها قبل وأثناء المهرجان الثاني للتمور.

32- تشجيع عدد من المستثمرين والمصدرين على إنشاء شركة مساهمة لإنتاج وتصنيع وتصدير التمور، وتم بالفعل إنشاء الشركة في نهاية عام 2016 وتعاقدها مع عدد من المنتجين لتصدير منتجاتهم.

مجالات التعاون السابقة بين وزارة التجارة والصناعة المصرية وجائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي:

1- تنظيم المهرجان السنوي للتمور المصرية بسيوة بمحافظة مطروح، والذي عقدت دورته الأولى في الفترة من 8 إلى 10 أكتوبر 2015، ودورته الثانية في الفترة من 27 إلى 29 أكتوبر 2016، وتضمنت فعاليات المهرجانين: إقامة معرض ودعوة عدد من المستوردين وتنفيذ برامج ندوات علمية متخصصة ،وإقامة مسابقة من عشر فئات بجائزة عشرين ألف جنيه للفائز الأول من كل فئة، وتقديم عروض فنية وتراثية، وتنظيم مزارات سياحية لضيوف المهرجانين، وقد شارك بالمهرجان الأول (113) عارض والثاني (120) عارض، وشارك بالمسابقات بالمهرجانين (210) مشارك من مختلف أنحاء مصر، الأمر الذي تكلل بالنجاح وانعكس على تحقيق زيادة في صادرات التمور المصرية بنسبة 8% وزيادة القيمة السوقية للتمور بنسبة 19% خلال عام 2016م، مقارنة بعام 2015م.

2- الإعداد للمهرجان الثالث للتمور المصرية المزمع عقده بسيوة خلال الفترة من 8 إلى 10 نوفمبر 2017 بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة المصرية.

3- تأهيل وتشغيل مصنع تمور سيوة الحكومي التابع لمحافظة مطروح.

4- المشاركة في أعمال لجنة وضع استراتيجية للنهوض بقطاع التمور بمصر المشكلة بقرار معالي وزير التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية.

5- تقديم الدعم الفني لحصول واحة سيوة على شهادة GIAHS لإدراج النظام الزراعي بها ضمن الإرث الزراعي العالمي.

6- المشاركة في العمل الجاري لحصول واحة سيوة على شهادة الزراعة العضوية.

وكانت نتائج تلك الإسهامات والجهود:

ارتفاع نتائج صادرات التمور المصرية من 36.4 ألف طن بقيمة 33.7 مليون دولار ومتوسط سعر 925 دولار للطن عام 2015 إلى 39.5 ألف طن بقيمة 40 مليون دولار ومتوسط سعر 1000 دولار للطن عام 2016 بنسبة زيادة 8 % في الكمية و 19 % في القيمة و 10 % في السعر، كما تم خلال عام 2016 تزايد كميات التمور المصرية المصدرة لأسواق (المغرب – الأردن – ألمانيا – تايلاند – فيتنام – الأرجنتين – قطر – اليابان – سوريا)، و كذا تسويق التمور المصرية بعدد (11) سوق جديد منها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وعدد من دول إفريقيا وآسيا لتصبح عدد الدول التي تم التصدير لها (52) دولة وإن كان بعضها ما زال بكميات بسيطة، وذلك نتيجة الجهود المبذولة من الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة التجارة والصناعة التي أولت قطاع التمور اهتماماً كبيراً بصفته أحد أهم قطاعات التصنيع الزراعي الواعدة لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات.

كما انخفضت واردات مصنعات التمور من 13 ألف طن بقيمة 12 مليون دولار عام 2015 إلى 4.5 ألف طن بقيمة 5 مليون دولار عام 2016 بنسبة انخفاض 65% في الكمية و 58% في القيمة نتيجة إنتاج تلك المصنعات محلياً.